

## وثيقة مشتركة حول العلاقات الثنائية وآفاقها

بعد مرحلة من اللقاءات المنتظمة بين مسوولين من حركة الاختيار الثوري "ومندامة الى الامام" التي ابتدأت منذ شهر سبتمبر 1982، ارتأى الطرفان تسجيل خلاصات هذه اللقاءات لأجل ضبط العلاقة الثنائية وتدقيق مضمونها، وهو موضوع هذه الوثيقة.

### أ) اطار العلاقات الثنائية.

ان الأزمة الخطيرة التي تشهدها بلادنا، ويعاني منها شعبنا في كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتطورات الهامة التي تعرفها خاصة منذ انتفاضة 1981 المجيدة، وما ترتب عنها من فرز وتوضيح في طبيعة الصراع الطبقي القائم وقواه الأساسية ان كل هذا قد حتم على منظمة "الى الامام" وحركة "الاختيار الثوري" اقامة علاقة ثنائية فيما بينهما، وعيا منهما بطبيعة العدو والمشارك: الأبريالية وحليفاتها الرجعية المغربية، وبإدراك تام للتمايزات أو الخلافات بين التنظيمين، الناتجة عن مسارهما التاريخي الخاص واختيارات ومواقف كل منهما على المستويات المذهبية والسياسية.

ولقد أقيمت العلاقة فعلا في ضوء تطورات ما بعد الانتفاضة، وسجلت لنفسها الاطار والأهداف الآتية:

- 1 - التعارف وتعميق التعارف بين الطرفين، من خلال الاطلاع المفصل على تجربتيهما واختياراتهما الأيدولوجية ومواقفهما المدققة بالنسبة للقضايا السياسية الأساسية المطروحة في الساحة.
- 2 - تسجيل نقاط اللقاء في الاختيارات والمواقف المذكورة، والعمل على تعميقها وتطويرها، من جهة، ومن جهة ثانية حصر نقاط الخلاف والاحاطة بحيثياتها الموضوعية ومواصلة وتعميق النقاش بصددها وبحيث مدى امكانية تجاوزها، وأعلى الأقل توضيح طبيعة العراقيل الموضوعية أو القناعات الثابتة التي تحول دون امكانية تجاوز هذه.
- 3 - وكخلاصة ونتيجة لهذا النهج، بحث امكانيات ومجالات العمل المشترك والاتفاق حول اقتراحات عملية بصددها.

ضمن هذا الاطار العام، وسعيا وراء تحقيق هذه الأهداف، تم تنظيم لقاءات دورية بين مسوولي التنظيمين، مع الاتفاقيات منذ أول وهلة على أسلوب الوضوح والصراحة المطلقة في تناول كل القضايا، من جهة، ومن جهة ثانية، والعمل باستمرار على الجمع ما بين النقاش النظري والسياسي والقضايا العملية، وتخصيص وقت لكل جانب من الجانبين مع محاولة تفادي تغليب أحدهما على الآخر.

وفيما يلي جرد مركز لأهم نتائج هذه اللقاءات، علماً بأن هذا الجرد لا ينحصر عن محاضر الجلسات التي قد يستفيد منها الطرفان لصياغة خلاصات النقاشات النظرية والسياسية بشيء من التفصيل، وتعميمها داخلياً على تنظيميهما .

### ب ) خلاصات النقاش النظري والسياسي .

1 - يتبنى الطرفان الاشتراكية العلمية كعقيدة ومذهب، واذ يختلفان أو يتمايزان في مضمون التحليل النظري بالنسبة لهذه المسألة أو تلك، أو في شكل التعبير عنها وصياغتها ونعتها، فإنهما يلتقيان حول منطلقات نظرية أساسية :

+ الاشتراكية العلمية نظرية كونية، تأخذ مضمونها المجسد من خلال خصوصيات الواقع المحلي الملموس .

+ اعتماد التحليل العلمي بتطبيق مناهجه ( المادية الجدلية، التحليل المادي

للتاريخ، مضامين الاشتراكية العلمية ... الخ ) على الواقع العيني الملموس .

+ لا مجال للـ"اشتراكيات" والانحرافات بدافع من الجمود العقائدي أو باسم الخصوصيات ( السيوسيا لديموقراط، الاشتراكيات "العربية" و"الافريقية" و"الاسلامية" وغيرها )، بل هناك اختيار اشتراكي علمي واحد، يعتمد نظرية الطبقة العاملة كرسيد ومكسب للإنسانية جمعاء، ويختفي بشرات شعبنا وقيمه الايجابية الأساسية .

ومع تسجيل هذا الاتفاق في الاختيار الأيدولوجي العام والمنطلقات النظرية، تجدر الإشارة الى أن المطروح للنقاش والتعميق هو صياغة المضمون المحدد لنظرية التغيير الجذري والبناء الاشتراكي في المغرب، أي معالجة عملية تطبيق مضامين النظرية الثورية الكونية على واقع بلادنا وشعبنا وصياغة مضمونها، وبالتالي أشكالها وتعابيرها ومصطلحاتها .

وعلى هذا المستوى بالضبط، يبقى النقاش والجدل مفتوحاً بين الطرفين - كجزء من النقاش الأيدولوجي الذي يفرض نفسه في الساحة ككل - بأفاق الاحاطة الشاملة بالاشكالات النظرية المطروحة، واخضاعها لمحك الواقع العيني والممارسة الفعلية، وامتحان وفرز الصائب والخطي، منها على ضوء تلك الممارسة وهذا الواقع .

2 - برزت عدة تقاطعات ونقاط اللقاء في مواقف الطرفين وتحاليلهما السياسية :

+ التحليل العام لطبيعة الهياكل الاقتصادية الاجتماعية القائمة، وبخاصة تحليل طبيعة الحكم وطبقته، ورغم التمايز والتفاوت في التفاصيل والمصطلحات .

+ التحليل العام لطبيعة المرحلة، والاتفاق على أن مهام التحرر الوطني من الهيمنة الأجنبية بمختلف أشكالها ( العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية ) لا تزال قائمة، وأن هذه المهام متداخلة ومرتبطة عضواً بالصراع الطبقي ضد الطبقة

السائدة حليفة الأبرياء . ومن ثم الاتفاق على أن استراتيجية الثورة الوطنية الديمقراطية

بأفاقها الاشتراكية هي استراتيجية المرحلة، مع التأكيد على التداخل والترابط

الجدلي بين مهام التحرر الوطني من جهة والبناء الاشتراكي من

من جهة ثانية ، ان لا مجال لتجزئتها باسم "المرحلة" .  
+ الموقف من "الاجماع" كتحالف فوقى بين الطبقة السائدة والشرايح العليا  
للبورجوازية المتوسطة والصغيرة ونخبها السياسية والتي ارتمت في أحضان الطبقة  
السائدة اقتصاديا وسياسيا ، وبالتالي الموقف من الخط السياسي الانحرافي الذى  
عبرو ويعبر عن هذا التحالف في شكل أطروحات اصلاحية ذيلية ، تنتظر وتبرر سياسة  
النظام من مواقع "الوطنية" و"الثورية" وباسمها .  
+ الموقف مما سمي بالمسلسل الديموقراطي والمؤسسات المزيفة التي أقامها ،  
والتي لا تعدو أن تكون مجرد مؤسسات ذيلية تابعة للدولة ومكملة لها ، وواجهة  
شكلية لتبرير الحكم المطلق والتغطية عن حقيقته ، خاصة تجاه الرأى العام الأجنبي .  
+ الاتفاق حول المحاور الأساسية في النضال الوطني الديموقراطي الحقيقي  
بالنسبة للمرحلة الراهنة ، مجسدة فيما يلي :

- 1 - النضال من أجل اجلاء القواعد العسكرية الأمريكية ، وجلاء كل القواعد  
الأجنبية من ترابنا الوطني ، والنضال ضد الهيمنة الأمبريالية بمختلف أشكالها  
العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية .
- 2 - النضال من أجل الدفاع عن القوت اليومي للجماهير المسحوقة ، وحقوق  
المواطنة وشروط العيش الكريم ومستلزماته الأساسية من شغل وصحة وتعليم ،  
وانتزاع أقصى المكاسب الممكنة على هذا الصعيد .
- 3 - النضال من أجل فرض وقرار الحريات الديموقراطية الفردية والجماعية  
واحترام حقوق الانسان ، وفرض اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين  
مدنيين وعسكريين ، وفرض الغاء كل المتابعات قانونيا ورسما وعودة المنفيين الى  
أرض الوطن .
- 4 - النضال ضد الصهيونية والكيان الصهيوني كقلعة وترسنة امبريالية  
مبثوثة في جسم وطننا العربي ، والنضال ضد مخططات الأمبريالية والصهيونية  
والرجعية العربية ، وفضحها والتصدي لها ، ودعم ومساندة الشعب الفلسطيني  
من أجل نصرة قضيته الوطنية العادلة .

ويعبر الطرفان عن استعدادهما للتعامل ،على أساس هذه المحاور الأساسية ، مع  
أى قوة وطنية تقدمية ، والنضال من أجلها على كل الواجهات السياسية والنقابية والجموعية ،  
مع التأكيد على أهمية النضال السياسي والنقابي والجماهيري العام في هذه المرحلة .

4- الاتفاق على أن بناء الحزب الثورى الطليعي القادر على توجيه وتأطير نضال  
الكادحين في اتجاه تحقيق مهام الثورة الوطنية الديموقراطية بأفاقها الاشتراكية ، لا يزال  
يشكل مهمة مركزية ضمن المرحلة ، ومسؤولية ملقاة على عاتق الثوريين ، استفادة من رصيد  
التجربة الثنية لنضال شعبنا وقواه الحية ، وتصحيحا لهفوات وأخطاء تلك التجربة .

ويعتبر الطرفان أنفسهما مجردة رافدين ضمن الروافد الثورية الأخرى المطروح عليها  
مهمة البناء هذه ، كما يعتبران أن بناء الحزب الثورى ببلادنا ليس بعملية ميكانيكية ارادية ،

وأنها لا تخضع لا للقوالب الجاهزة والنماذج المسبقة ، ولا للتجريبية والغموض النظرى ، بل أنها تخضع بالضرورة لجدلية الاختيار الأيدولوجي الواضح والصحيح وامتحان الممارسة الفعلية أيضا وسط الجماهير الكادحة والطبقات الأساسية المعنية بالتغيير - الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء - تعلمنا منها وخدمة لأهدافها الوطنية والثورية .

وإذ يتفق الطرفان حول هذا التوجه العام بالنسبة لمسألة الأداة الثورية ، فقد يتمايزان أو يختلفان ، بحكم مسارتطورهما التاريخي الخاص وخصوصيات كل تنظيم على حدة ، بالنسبة للتصورات المدققة لعملية بناء الحزب الثوري وقواها الأساسية وأشكالهلسا وتعاييرها . . . . . ويعيان في نفس الوقت أن الجدول الأيدولوجي والسياسي في إطار العلاقة الثنائية ، وبصفة علنية على مستوى الساحة ، وكذلك محك الممارسة في ساحة النضال ، هما وحدهما الكفيلين بتطوير تلك التصورات وامتحانها على أرضية الواقع .

هذه هي المجالات السياسية العامة التي سجلنا بصددها نقاط التقاطع واللقاء ، مع ذكر التمايزات أو الاختلافات الموجودة . . . . . لكن هناك مسألة احتلت الصدارة في السياسة المغربية منذ أزيد من عشر سنوات ، والتي سجل بصددها الطرفان اختلافا واضحا في الموقف المعلن ، وهي مسألة الصحراء ، التي اتخذ بشأنها الطرفان موقعين معروفين في الساحة منذ أزيد من عشر سنوات كذلك .

وبالرغم من أن هذه المسألة لم تأخذ الحيز الكافي في النقاش والتعميق الذي يسمح باستيعاب كل موقف على حدة ، وحيثياته وأبعاده الكاملة . . . . . برزت بعض التقاطعات نسي التحليل ، خاصة بالنسبة للربط بين البعدين الوطني والطبقي للمسألة ، وبالتالي الانسجام في التحليل بالنسبة لسياسة الحكم المخربي وحلفائه تجاه هذه المسألة وانعكاساتها وتوظيفاتها على مستوى الصراع الطبقي داخليا وعلى صعيد المنطقة ككل . . . . . وكذا الانسجام في الموقف تجاه أخطار وأضرار الحرب المدمرة ومخاطر الشوفينية الزاحفة ، من أي طرف أتت .

ومع هذا ، يبقى الاختلاف بين الطرفين في التكتيك المرحلي لمواجهة الوضعية ، وبالتالي الموقف السياسي العملي بالنسبة لكل تاور من تطوراتها ، والزاوية والمنطلق الذي يعالج منه هذا التكتيك . . . . . وفي نفس الوقت الاتفاق على أن هذه المسألة ، كيفما كانت استعمالاتها وتوظيفاتها لا يمكنها أن تلغى أو تحوّل التناقض الأساسي الموضوعي القائم بين الطبقة السائدة ونظامها المطلق من جهة ، وأوسع الجماهير الشعبية المغربية من جهة ثانية ، وبالتالي فان التباين أو الاختلاف في الموقف حولها ليس من شأنه أن يحول دون التلاقي حول قضايا النضال الوطني والديموقراطي السالفة الذكر .

### ج ( مجالات العمل المشترك وآفاق العلاقة الثنائية )

يعتبر الطرفان أن تعميق التعارف وتبادل المعطيات ووجهات النظر ، وتنظيم النقاش الأيدولوجي والسياسي ، عملا مشتركا في حد ذاته ، وومدخلا ضروريا نحو العمل السياسي

والجماهيرى المشترك، اذ هو الذى يسمح بتوضيح مجالات هذا العمل الممكنة بناءً على  
نقط لقاء موضوعية وقناعات وأهداف مشتركة.

وبناءً على النتائج الأولية لهذا النقاش - التي ركزنا خلاصاتها الأساسية فيما سبق -  
وانطلاقاً من موقع الهجرة التي يتواجد فيها التنظيمين، تم حصر مجالات العمل المشترك  
في المرحلة الراهنة (علماً بأنها قابلة للتطور الموضوعي) على النحو الآتي :

1 - تبادل المعطيات والأخبار المتعلقة بالأوضاع العامة في البلاد أو في  
المهجر، وتبادل وجهات النظر والتحليل والمواقف السياسية بالنسبة لكل قضية  
قضية، ومحاولة تنسيقها أو التقريب فيما بينها .

2 - اطلاع كل طرف على حدة، على الخطط العامة للطرف الثاني بالنسبة  
لساحة المهجر، وخاصة منها الخطط الاعلامية والدعائية وتلك التي تستهدف جلب  
الدعم والمساندة لصالح نضال الشعب المغربي . . . والعمل على جعل هذه الخطط  
تتقاطع أو تتكامل أو تتسجم وتوحد، وذلك حسب المستطاع والامكانية السياسية  
الموضوعية .

وانطلاقاً من الوعي بحدّة التناقض الأساسي ونضج الشروط الموضوعية للتغيير  
الجزري، وفي نفس ضعف الأوضاع الذاتية للقوى الثورية والتقدمية بمقياس القدرة على  
التأطير والتوجيه والتنظيم الفعال . . . يسعى الطرفان من خلال مواقفهما وممارستهما  
الى العمل على تكثيف كل الجهود وتجميع أوسع الطاقات النضالية لمواجهة العدو  
الرئيسي : الأبريالية وحليفاتها الرجعية المغربية .

3 - وانطلاقاً من أن النقاشات والمواقف المشتركة لا تأخذ معناها وبعدها  
الحقيقي الا من خلال انعكاساتها على المستوى القاعدي والجماهيرى عن طريق الممارسة  
العلمية، امتحن الطرفان امكانية العمل الجماهيرى المشترك في ساحة المهجر، وتم  
الاتفاق على تركيز الجهود للعمل على اقامة علائق التنسيق والتكامل والعمل  
الوحدوى في القطاعين العمالي والطلابي، مع ما يقتضي ذلك من ازالة وتبذ لآية  
حلقية أو تعصب حزبي أو حسابات ضيقة .

وإذ يتفق الطرفان حول ضرورة والزامية احترام استقلالية الجمعيات العمالية  
والتيارات الطلابية، فإنهما يعتبران في ذات الوقت أن من مسؤولة مناخيهما العمل والنضال  
من أجل الدفع بالعمل المشترك والوحدوى الذى تفرضه الضرورة الموضوعية سواءً في ساحة  
الهجرة العمالية أو بالنسبة للحركة الطلابية، والنضال من أجل تصحيح وتمتين مسيرتهما ورفعها  
الى مستويات أعلى من الوضوح في الخط الجماهيرى السلم والقوة التنظيمية والتوسع  
والتأطير الجماهيرى الحقيقي .

ومع هذا الاتفاق العام، فإن الطرفين مطالبين بتصحيح الرؤية حول واقع الهجرة  
العمالية وتنظيماتها من جهة، وواقع الحركة الطلابية في الفيدرالية من جهة ثانية، والتوجه  
نحو ضيافة خطط قطاعية واتفاقيات عملية في العمل الجماهيرى المشترك، والاحتكام لمبادئ

لمبادئ الالتزام والنقد والنقد الذاتي المسؤؤل ، من أجل اخراج تلك الخطط الى حيز التنفيذ العملي ، وضبط تنفيذها بفعالية ومسؤولية ( وهذا ما هو مطروح في جدول أعمال اللقاءات المقبلة بين مسؤولي التنظيم ) .

وختاماً يسجل الطرفان ايجابية العلاقة الثنائية في مضامينها الموضوعية العامة ويلتزمان بالعمل على تاويرها ورفعها الى مستوى أعلى ، اتباعاً لنفس المنهج السالف الذكر، أى المزج بين النقاش والجدل الأيديولوجي والسياسي من جهة ، وقضايا الممارسة العملية من جهة ثانية ، وامتحان الالتزامات المشتركة من خلال الممارسة القاعدية والجماعية والسهر على حسن تنفيذها في كافة المستويات، وتماشياً مع نفس نهج الوضوح والصراحة المتفق عليه منذ أول لقاء ، والذي يفرضه الظرف الخطير الذي تعيشه بلادنا ، والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق القوى الثورية .

حركة الاختيار الثوري - منظمة الى الأمام

18 ماي 1984